الفترة ذاتها. وكان الابرز على هذا الصعيد، حادثة مهاجمة دورية قرب يطّا، في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، بواسطة الرشاشات (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/١/٢٩). وشهدت الفترة عينها تصاعداً واضحاً في عمليات اسكات وتأديب المتعاونين مع الاحتلال؛ اذ بلغت ١٧ حالة. واذ تعرّض العملاء للضرب في مناسبات عدة، أو تعرّضت سياراتهم ومنازلهم للحرق والهجوم، فقد قتل احدهم بتاريخ ٢٠ كانون الثاني (يناير) في قرية عتّيل، فيما توفي آخر في نابلس، في اليوم ذاته، متأثراً بجراح كان اصيب بها. ثم تعرّض مختار قرية بيت ليد للقتل طعناً، في ٢٩ الشهر، وجرح عميل بواسطة الطعن في الخليل، في السابع من شباط (فبراير). وهذا التصاعد في معاقبة العملاء دفع وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي آرنس، الى تأكيد ان م.ت.ف. قد قتلت خمسة متعاونين منذ منتصف كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، من أصل ٦٠ قتلوا منذ بدء الانتفاضة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٨).

الى ذلك، لقد عبّرت القوات الضاربة للانتفاضة، التي يُطلق عليها اسم «الجيش الشعبي»، عن حيويتها المستمرة، أيضاً، عبر تنظيم عشرات المسيرات والاستعراضات العسكرية في المدن والقرى الفلسطينية، شارك فيها عشرات، وأحياناً مئات، الشبان الذين حملوا العصي والفؤوس والمقاليع وارتدوا زيّاً موحّداً في غالب الاحيان.

تأكد تأثير الانتفاضة الفلسطينية ايضاً، عبر الكلفة التي تتحمّلها اسرائيل في محاولة اخمادها، والتراجع الملموس للفلسطينيين عن شراء الصادرات الاسرائيلية الى الضفة والقطاع. فقد استخلص احد المراقبين الاميركيين ان الكلفة الاجمالية لاسرائيل، المباشرة وغير المباشرة، جرّاء الانتفاضة، تبلغ ملياري دولار، وربما ثلاثة مليارات دولار، حتى الآن (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/١٣). ولأول مرة، ثمّة احتمال ان يتفاقم المأزق المالي الاسرائيلي، اذا قلّصت الولايات المتحدة حجم معونتها السنوية، وهو الاحتمال الذي أشار اليه عضوان في الكونغرس الاميركي، في ١٢ شباط (فبراير)، اذا واصلت اسرائيل انتهاك حقوق الفلسطينيين في الارض المحتلة (**السفير**، ١٩٨٩/٢/١٣). وقد ظهر احتمال التقليص المذكور في أعقاب نشر تقرير اميركي رسمي يتهم اسرائيل بخرق تلك الحقوق عبر القتل غير المبرّر وعدم محاسبة الفاعلين وشكاوى أخرى (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٨).

جنوب لبنان

انتهت اسرائيل، في منتصف كانون الثاني (يناير)، من تحسين احتياطاتها الامنية عند الحدود اللبنانية، حيث شيّدت طريقين بمحاذاة الحدود، احداهما للمدنيين والقوات الدولية والاخرى للدوريات الاسرائيلية، تفادياً للهجمات الانتحارية (**السفير**، ١٩٨٩/١/١٧)؛ كما اقامت عدداً من مراكز المراقبة قرب المطلة، وحدّدت مواقف معزولة لسيارات المدنيين الذين يعبرون يومياً للعمل في اسرائيل. وقد تبع ذلك تشديد القبضة الامنية على القرى الواقعة في الشريط الحدودي المحتل، ممّا ادى الى ابعاد ٤٣ من ابنائها في ٢٥ الشهر بسبب رفضهم الخدمة الالزامية في جيش العميل انطوان لحد. ثم عزّزت القوات الاسرائيلية وجودها داخل الاراضي اللبنانية في ٣٠ الشهر، عبر ادخال ٤٠ آلية و١٥٠ عنصراً وعربتي قيادة الى منطقة مرجعيون (**المصدر نفسه**، ٢٦ و١٩٨٩/١/٣١).

وتعزّزت التوقعات ان تشنّ اسرائيل عدواناً جديداً على لبنان، عقب قيام خمسة فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية بمحاولة تسلّل ليلة الخامس من شباط (فبراير)، حيث استشهد أفراد المجموعة بعد اشتباك مع الكمائن الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٩/٢/٧).

ي. ص.